وقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد ... في اللفظ مفعول به وقد يرد

مسئلة وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا ومن ثم نصب المفعول الذي لم ينب في نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينار زيدا ومحلا ان كان جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وعلة ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه **فصل** فاذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول فنيابة الاول واجبة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا فيما ذكره الخضراوي وابن الناظم والصواب ان فيه الخلاف الآتي اما في الثاني من مفعولي كسا فقال بالجواز ان امن اللبس وان الثاني في باب كسا ان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل ان لم يعتقد القلب وقيل ان كان نكرة والاول معرفة وحيث قيل بالجواز فقال البعض يجوز اقامة الاول اولى وقيل ان كان نكرة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين فسيان وفي باب ظن فلا قول تمنع مطلقا الا الا من في النكرة والمعرفة وتعود الضمير على الموضع ان كان الثاني مشتقا مع انه حينئذ شبيه بالفاعل لانه مسند اليه في نيته التقديم واختاره الجزولي والخضراوي وقيل انه يجوز ان لم يلبس ولم يكن جملة واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك وقيل يشترط مع ذلك ان لا يكون نكرة فيمتنع ظن قائم زيد وفي باب اعلم اجازه قوم اذا لم يلبس ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي وابن عصفور لان الاول معمول صحيح والاخران مبتدا وخبر شبها بمعمولي اعطى ولان السماع انما جاء باقامة الاول **قال** ولا تنب الثاني الذي ... عبد الله بالجواهر ... نبا موالبا لمعا صبا

وفي تبيين ان فيه امورا وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسى حيث ما التبس وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة وابهام ان اقامة الثالث من اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه والمختلف فيه ولعل هذا هو الذي غلط ولده في حكاية الاجماع على الامتناع **فصل**

يضم اول فعل المفعول مطلقا ويشاركه ثالث الماضي المبدو بتاء زائدة كتضارب وتعلم وثالثه المبدو بهمزة الوصل كانطلق واستخرج واستحلى ويكسر ما قبل

الاخر من الماضي ويفتح في المضارع واذا اعلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع او افتعل او انفعل كاختار وانقاد فلك كسر ما قبلها بالاخلاص واشمام الضم فتنقلب ياء فيهما وكذا اخلاص الضم فتنقلب واوا **قال**

لبس ومعل مثبع مشبعا ... وما لباع قد يرى لنحو حب

وقال ... على ... انقاد ... فعل العقول وما تمتال

وهو فيلة وتعد وفعسى وذ يتر واد عى ابن عمرة امتناعهما في افتعل وانفعل واما قول ابن عصفور وابن ابري وابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما اليس كسر كخفت وبعت اوضم كعقت واصل المسئلة خافني زيد وباعني عمرو وعافني عمرو كذا ثم بنيتهن للمفعول فلو قلت خفت وبعت بالكسر وعفت بالضم لتوهم انهن فعل بالفاعل وانعكس المعنى فيتعين الا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في الاول والكسر في الثالث وان لم يمتنع الوجه الملبس وجعلت المغاربة من جوازا ممنوعا ولم يلتفت سيبويه للالباس لحصوله في نحو مختار ومضار واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم وقرا علقمة ردت الينا ولو ردوا وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال انه لغة ... انتهى هنا **هذا باب الاشتغال**

اذ الاشتغال فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم ان يرض فيه او لمحله كهذا اضربه فالاصل ان ذلك الاسم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير وهو الرفع بالابتداء فما بعده في موضع رفع على الخبرية وجملة الكلام حينئذ اسمية والثاني مرجوح لاحتياجه الى التقدير وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوبا لان ما بعده لا محل له لانه مفسر وجملة الكلام حينئذ فعلية ثم قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه وما يوجب رفعه وما يستوي فيه الرفع والنصب ولم يذكر من اقسام ما يجب رفعه الا ... الاشتغال ان يصح عليه وسيتضح فيجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الكلام

Copyright © King Saud University